

(محمد عطية) رئيس البيت المصري في ألمانيا :

نطالب بالسماح للمهاجرين بشراء أدون الخزانة لزيادة احتياطي العملة الصعبة

أكثر من ١٠ ملايين مصري يعيشون في الخارج، كيف يمكن حشد طاقاتهم والاستفادة بها في تطوير وتحديث مصر ما بعد ثورة يناير، هل نكتفي بمجرد الحصول على تحويلاتهم كمصدر مهم للعملات الصعبة، أم أن هناك مجالات أخرى أعلى قيمة للاستفادة من خبراتهم المتميزة في نهضة مصر؟ في البيت المصري بمدينة هانوفر شمال ألمانيا التقيت بالمستشار الاقتصادي «محمد عطية، رئيس البيت المصري و رئيس الجالية المصرية أو «النمر الأسود»، الذي جسد دوره الفنان الراحل أحمد زكي في الفيلم الذي يحمل نفس الاسم وطرحت عليه هذه التساؤلات....

أجرى الحوار في هانوفر - عبد الناصر عارف:

■ تحدثنا كثيرا عن أهمية الاستفادة من المصريين في الخارج وربطهم بوطنهم الأم و لم نصل إلى الهدف المنشود ما هي الوسيلة المثلى لحشد إمكانياتهم لخدمة خطط التنمية بعد الثورة؟

- نكتف الحوار المجتمعي لتتعرف على قدراتنا وإمكاناتنا والأخطار التي تحيط بنا لتجنبها ونحقق مصالحنا، وفي هذا الإطار تأتي قدرات وإمكانات المصريين في الخارج ودورهم المأمول باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من الوطن فهم يمتلكون موارد وطاقات هائلة للمشاركة في إعادة بناء مصر لتكون دولة عصرية ينعم الجميع فيها بالحرية والعدالة والرفاهية، وأقترح على الحكومة أن تشرع فوراً في إنشاء هيئة أو مجلس قومي للمصريين في الخارج يضم ممثلين للوزارات المعنية، وممثلين للجاليات المصرية في الخارج ليكون همزة الوصل أو الآلية التي يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من المصريين في الخارج. لكن ما الذي يضمن ألا تتحول هذه الآلية أو المجلس إلى مجرد جهاز بيروقراطي دون عائد كما كان يحدث في السابق؟

- الضمان هو وضع رؤية محددة واستراتيجية لتحقيق الأهداف على المدى القصير والبعيد وفق جدول زمني لتحقيق الأهداف على مراحل، وأقترح هيكلا تنظيميا لعمل المجلس أو الهيئة يمثل في تشكيل لجان نوعية تضم كل لجنة المنتمين من المصريين في كل تخصص تحتاج ل مصر وممثلين للوزارة المعنية لتطبيق ما تتوصل إليه هذه اللجان النوعية وتحويلها إلى خطط عمل يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

■ ما هي اللجان النوعية التي يمكن إنشاؤها ؟

- لجنة نقل التكنولوجيا وتطوير نظم الإدارة وتضم الخبرات والكفاءات العلمية المتميزة في الخارج، وتعمل بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المختصة في مصر على نقل أبحاث التكنولوجيا ونظم الإدارة المتطورة التي تحقق فصول مواكبة التطور العالمي، ولجنة الطاقة الجديدة والمتجددة والحفاظ على البيئة، ولجنة التصدير واستعادة الأسواق للمنتجات المصرية بالتنسيق مع الغرف التجارية والمجالس التصديرية لوضع رؤية لزيادة الصادرات المصرية والترويج للمنتجات المصرية في بلاد المهجر، ولجنة السياحة لاستغلال علاقات المصريين في الخارج في جذب المزيد من السياح، والتصدي لحملات تشويه صورة مصر، ولجنة تطوير الزراعة وتنمية القرى وتحويلها إلى منتج.

■ في مصر نحتاج بشكل عاجل إلى مزيد من إسهامات أموال المصريين في الخارج في زيادة الاستثمارات وإصلاح عجز الموازنة الضخمة، فكيف نشجعهم على ذلك بطرق عملية؟

- هذا موضوع مهم للغاية ولدى فكرة لجذب ليس فقط المزيد من تحويلات المصريين في الخارج بل مدخراتهم في بلاد المهجر لتضع في شرايين الاقتصاد المصري وتسهم بفاعلية في إصلاح ميزان المدفوعات وإنشاء مشروعات إنتاجية في مصر، هذه الفكرة تتطلب أن يتبناها الرئيس «محمد مرسي» ويطبقتها بشجاعة البنك المركزي المصري، ويتلخص في السماح وإتاحة الفرصة للمصريين في الخارج بشراء أدون الخزانة مباشرة من البنك المركزي وليس من خلال وساطة البنوك، ويتم هذا بإنشاء وحدة لتعاملات المصريين في الخارج لدى البنك المركزي لفتح حسابات سنوية بالجنيه المصري ويقوم المصريون في الخارج



مندوب الأهرام مع محمد عطية أثناء الحوار

« الاستفادة من تجربة ألمانيا في توليد الكهرباء من الشمس والرياح

بايداع مدخراتهم بالعملات الصعبة ويحولها البنك المركزي في حسابها بالجنيه المصري لشراء أدون الخزانة وهذا النظام يحقق أهدافا متعددة: أولها تقوية رصيد البنك المركزي من احتياطي العملات الصعبة، وتشجيع وجذب أموال المصريين ومدخراتهم في الخارج للاستثمار في مصر حيث يوجد مهاجرون لديهم مدخرات في بلاد المهجر كثيرة يمكن جذبها إلى مصر، وعدم الاكتفاء بمجرد تحويلات العاملين في الخارج، وتشجيع الجهاز المصرفي في مصر على توجيه الودائع للاستثمار المباشر، وتوفير تمويل المشروعات بدلا من الاكتفاء بشراء أدون الخزانة. ■ بصفتكم رئيس الجالية المصرية في ألمانيا ولديكم خبرات وعلاقات واسعة ومتعددة في هذا البلد ما هي المجالات التي يمكن أن تسهموا فيها لتطوير الاقتصاد المصري؟

- ألمانيا بلد متقدم في مجالات متعددة يمكن أن تستفيد منها مصر، لذلك فإننا في البيت المصري بألمانيا أعدنا قائمة بالمجالات والمشروعات التي يمكن الاستفادة فيها من النموذج الألماني، وأهم هذه المشروعات على سبيل المثال لا الحصر مشروعات التخلص من النفايات (القمامة) والنفايات الصناعية، فألمانيا لا تعاني من هذه المشكلة لأن لديها أنظمة لتدوير النفايات وتحويلها إلى منتجات اقتصادية كالأسمدة والمخصبات وتوليد الطاقة، والشركات الألمانية في هذا المجال أصبحت سوقها مغلقة في ألمانيا، وتتطلع للعمل في الخارج ويمكن جذبها إلى مصر دون أي تكلفة، بل تتقاسم معها عوائد تدوير الخلفات، وأيضا تكنولوجيا تنفيذ وتدوير المياه والنفايات الصناعية ويمكن استخلاص مواد مرتفعة القيمة منها خاصة في المدن الصناعية كالعاشر من رمضان والسادس من أكتوبر، ويمكن مستقبلا تصنيع المعدات والآلات المستخدمة في مصر بالمشاركة مع الشركات الألمانية وتصديرها للأسواق المجاورة وفي مجال تطوير الزراعة والمخصبات والأسمدة البيولوجية، كما يمكن الاستفادة من التجربة الألمانية المتطورة في مجال توليد الكهرباء من الشمس والرياح وهذا ما نحتاجه في مصر مستقبلا لتفادي أزمة الكهرباء وارتفاع تكلفتها.



■ هل لديكم مشروعات محددة يمكن تنفيذها فوراً مع شركات ألمانية تسهم في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر بعد الثورة؟

- أجريت اتصالات ومباحثات مع بعض الشركات الألمانية وهي مستعدة فوراً لتنفيذ مشروعات في مصر وركزت على مجالات التصنيع الزراعي لزيادة القيمة المضافة من منتجاتنا الزراعية وزيادة دخل الفلاحين، وهناك مشروع جاهز للتنفيذ لإقامة صناعات متطورة على محصول البطاطس في الدلتا يجعل من هذه السلعة ذات قيمة مضافة عالية لأنه يستخرج منها مواد تستخدم في صناعات أخرى كالأدوية والمنسوجات والملابس بالإضافة إلى المخصبات الزراعية الحيوية، بل توليد الطاقة كل هذا من ثروة البطاطس، وهناك مشروع آخر في مجال صناعة الأدوية يمكن من خلاله توفير الأدوية للشعب المصري بأسعار معقولة وجودة عالية بل التصدير للأسواق الخارجية، وهذا المشروع يركز على تصنيع خامات الأدوية كما يمكن تطبيق التجربة الألمانية في التأمين الصحي لتخفيف العبء على الفقراء ومحدودي الدخل ومد مظلة التأمين الصحي إلى هذه الفئات دون تحميلهم أعباء، وهناك قضية أخرى تعد من أهم القضايا التي يمكن أن أسهم فيها شخصيا وهم المصريون في ألمانيا وتهم مصر وهي إزالة الأغام ومخلفات الحرب العالمية في الساحل الشمالي، والتي يجب أن تحتل جدول أعمال أية مفاوضات مصرية مع الاتحاد الأوروبي، حيث إن اتفاقية «لاهاي» الدولية تلزم الدول المنسببة في زرع الأغام بإزالتها على نفقتها، وقد تحاربت الدول الأوروبية ألمانيا وإيطاليا والحلفاء على أرض مصر في الحرب العالمية الثانية وبالتالي فهي ملزمة بإزالة هذه الأغام ليس كمنحة أو مساعدة وإنما هو حق مصر عليها بل يجب دفع تعويضات عما سببته من خسائر في الأرواح وتعطيل استثمار هذه المساحات الشاسعة من أرض مصر.

■ تتبنى الحكومة الحالية في مصر دعوة أبناء النوبة في الخارج إلى تعمير مناطق النوبة وإنشاء مشروعات تنموية، وكذلك بالنسبة لسيناء، فكيف ترون فرص نجاح هذه الدعوة لزيادة التواصل مع المصريين في الخارج وربطهم بمصر؟

- هذه فكرة ودعوة حسنة النية ولكنها في منتهى الخطورة على الأمن القومي المصري، نعم مطلوب جذب المصريين في الخارج وتشجيعهم على تنمية قراهم الأصلية في مصر لكن يجب ألا يتم ذلك على أساس عرقى خاصة في المناطق الحدودية، وأحذر بشدة من تطبيق هذه الفكرة بهذا الأسلوب سواء في النوبة أو سيناء، ويجب أن نفتح المجال لتعميرها أمام كل أبناء مصر في الخارج.

■ حتى الآن لم أسمع شيئا عن مطالب الجالية المصرية في ألمانيا من الحكومة المصرية أو مشكلاتها؟ - نركز في هذه المرحلة على ماذا يمكن أن نقدمه لمصر وليس على ما نأخذ بعد ثورة يناير حدث تطور كبير في نظرة الحكومة والرئاسة المصرية للمغتربين يكفي أنه لأول مرة تشارك في اختيار الرئيس وأعضاء البرلمان والرئيس محمد مرسي يولي اهتماما كبيرا للإستفادة من المغتربين باعتبارهم كان مغتربا في فترة من حياته ولديه إحساس كبير بأهمية أبناء مصر المهاجرين وقدراتهم وإمكاناتهم.